المحاضرة الثامنة: أهم النظريات المفسرة لعلاقة الحوكمة بالتنمية (المستدامة)

مقدمة:

أحتل مفهوم الحوكمة مكانة مهم في ادبيات التنمية، باعتبار الحكم السيء السبب الجذري لمشكلات المجتمعات الحديثة وتطورها، وتبرز هذه الأهمية من حرص الدول المانحة الرئيسية للمساعدات والمؤسسات المالية الدولية وبرامج الأمم المتحدة الإنمائية بشكل متزايد على تخصيص قروضها ومنحها بشروط إجراء إصلاحات في سياسات الدول ونظم الحكم لضمان الحكم الراشد، ويتضمن ذلك إشراك الجهات الفاعلة غير الرسمية في عملية صنع القرار ن والحد من الفساد، وأخذ آراء الأقليات، ، وسماع أصوات الفئات الأكثر ضعفا في المجتمع، والاستجابة للاحتياجات الحالية والمستقبلية للمجتمع، وبالتالي ضمان تحقيق اهداف التنمية البشرية المستدامة.

تهدف هذه المحاضرة إلى تقديم النظريات التي تسلط الضوء على تقاطع الحوكمة والتنمية. وبناء على ذلك يتم تنظيم هذه المحاضرة في ثلاث أجزاء رئيسية: أولا يتم توضيح الأساس النظري لعلاقة الحوكمة بالتنمية، اما الجزء الثاني يناقش جدلية العلاقة بين الحوكمة والتنمية (كيف تؤثر الحوكمة على ابعاد التنمية)؛ يليه الجزء الثالث: الذي يقدم الحوكمة كآلية لتحقيق التنمية (المستدامة) بالتركيز على دور الحوكمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة/دور الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة أي كيفية تعزيز الحوكمة لتحقيق الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والبشرية للتنمية المستدامة)

توجد العديد من نظريات التي تدرس علاقة تطبيق الحوكمة بتحقيق التنمية، وهي نظريات نابعة من مجالات متعددة في العلوم الاجتماعية بالإضافة الى التصورات ووجهات النظر متعددة التخصصات حول هذه العلاقة. وبالتالي هناك عدة مدارس فكرية سائدة وأخرى ناشئة. ومن أهم وجهات النظر الأساسية حول هذه العلاقة نذكر التصورات النظرية ذات الصلة والنظريات التي قدمها الأكاديميون الاقتصاديون. بالإضافة لاتجاه آخر يرى ان تطور نظرية حول الحوكمة والتنمية يجب ان يرتبط بالضرورة بنظرية/نظريات الإدارة، ذلك لأن الحوكمة كوسيلة للحكم هي طريقة أو أسلوب جديدة للإدارة، اما الأطر النظرية المرتبطة بحوكمة الانتقالات التنمية المستدامة، يركز على أهمية وارتباط المستويات المختلفة في نجاح مشايع التنمية وأهدافها المستدامة. ويرى هذا الاتجاه أيضا أن دراسة العلاقة بين الحوكمة والتنمية المستدامة تتطلب مقاربة متعددة التخصصات تجمع بين مختلف العلوم، مما يساهم في تطوير نظريات شاملة تعكس تعقيد هذه القضايا، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة على مستويات مترابطة.

أولا- الاتجاه الإداري

أولا-النظريات التقليدية للإدارة (الحوكمة كأسلوب إداري)

تتناول النظريات التقليدية حول الإدارة كيفية تنظيم المؤسسات بطريقة فعالة، حيث تركز على الأساليب التي تعزز "الكفاءة" والإنتاجية". وتنقسم هذه النظريات إلى ثلاث مدارس رئيسية:

1. **الإدارة العلمية:**

تركز على تحسين الكفاءة من خلال التخطيط والتوحيد القياسي، مع التركيز على قياس الأداء وتفريق التخطيط عن التنفيذ. ومع ذلك، واجهت مقاومة من العمال بسبب تركيزها المفرط على الكفاءة.

- ✓ الإدارة العلمية تعزز فكرة أن الكفاءة في العمل التنظيمي تعزز الإنتاجية، مما يسهم في تحقيق أهداف التنمية. إذا كانت المؤسسات تعمل بكفاءة، فإنها تستطيع تحقيق نتائج أفضل في تقديم الخدمات والموارد.

2. **النظرية الكلاسيكية للإدارة:** تأخذ نهجًا أوسع يشمل التنظيم الرسمي والبنية وعمليات الإدارة. تعتقد أن المعرفة الإدارية أكثر أهمية من المعرفة التقنية في المستويات العليا. تركز على تقسيم العمل، والمركزية، والعدالة، لكنها تعرضت للانتقاد بسبب كونها آلية وغير متوافقة مع الطبيعة البشرية.

- ✓ النظرية الكلاسيكية تبرز أهمية التنظيم والتقسيم العادل للعمل، مما يؤدي إلى استقرار المؤسسات، وهو أمر ضروري لتحقيق التنمية المستدامة. إدارة عادلة وفعالة تعزز من ثقة المجتمع في الحكومة وتساهم في تحقيق الأهداف التنموية.

3. **النظرية البيروقراطية:** تعتمد على نموذج ماكس ويبر الذي يربط بين نمو البيروقراطية وظهور الاقتصاد الرأسمالي، وهي تشير إلى أهمية الطبقة الوسطى ومطالبتها بالديمقراطية لتطوير البيروقراطية، وتعتبر الهيمنة ظاهرة اجتماعية تتطلب إدارة فعالة.

- ✓ النظرية البيروقراطية تشير إلى أن وجود إدارة بيروقراطية فعالة يمكن أن يسهل تنفيذ السياسات التنموية. من خلال توفير هيكل تنظيمي قوي وشرعية، يمكن للحكومة أن تدير الموارد بشكل أفضل وتحقق نتائج إيجابية في مجالات مثل التعليم، الصحة، والبنية التحتية. ولكن هناك اتفاق عكس ما تقدمه النظرية البيروقراطية وهي سبب في رهن مسارات التنمية والتنمية المستدامة

ثانيا- النظرية السلوكية ونظرية الأنظمة:

باختصار، تتعلق هذه النظريات السلوكية ونظرية الأنظمة كيفية فهم السلوك البشري داخل المنظمات وتفاعلها مع البيئة المحيطة، وتنقسم هذه النظريات إلى عدة نهج، وتساعد هذه النظريات في فهم كيف يمكن أن تؤثر الحوكمة على التنمية من خلال عدة جوانب:

1. **النهج السلوكي:** يركز على العلاقات الإنسانية ويعتبر أن المنظمة نظام اجتماعي يتكون من أفراد ومجموعات غير رسمية، بالإضافة إلى الهيكل الرسمي. يرى أن التوازن بين مساهمات الأعضاء ورضاهم هو ما يحافظ على استمرارية المنظمة، ويؤكد على أهمية الإقناع والتعاون كوسائل لتحفيز العمال.

- ✓ فهم السلوك البشري: من خلال النهج السلوكي، يمكن للمنظمات الحكومية أن تدرك أهمية العلاقات الإنسانية في تحقيق التنمية، فتحفيز الأفراد من خلال التعاون والإقناع يمكن أن يؤدي إلى نتائج إيجابية في تنفيذ السياسات التنموية.

2. **النهج النظامي:** ينظر إلى المنظمة كوحدة شاملة تتفاعل فيها الوحدات الفرعية. يبرز أهمية فهم المنظمات من جوانب متعددة مثل الهيكلية والتكنولوجيا والاجتماعية النفسية. يشير إلى أن نجاح المنظمة يعتمد على قدرتها على التكيف مع البيئة المحيطة بها.

- ✓ التكيف مع البيئة: من خلال النهج النظامي، يمكن للمنظمات أن تدرك أهمية التكيف مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة. تحتاج الحوكمة الجيدة إلى فهم كيف تتفاعل المنظمات مع بيئاتها، مما يساعد في تصميم سياسات تنموية فعالة.

3. **النظريات الوضعية:** تؤكد على أهمية التفاعل الديناميكي مع البيئة والعوامل المحيطة التي تؤثر على تصميم المنظمة. تشدد على أنه لا يوجد نموذج واحد للمنظمة بسبب التغيرات المستمرة في البيئة، مما يتطلب تصميمًا فريدًا يتناسب مع الظروف المحيطة.

- ✓ التفاعل الديناميكي: تؤكد النظريات الوضعية على أن الحوكمة يجب أن تكون مرنة وقابلة للتكيف مع التغيرات في البيئة. إن فهم أن الظروف المحيطة تتغير باستمرار يمكن أن يساعد الحكومات في تطوير استراتيجيات تنموية تناسب الاحتياجات المتغيرة للمجتمع.

النظريات الاقتصادية حول التنظيم والإدارة:

1. نظرية الاختيار العام:

تعتبر نظرية الاختيار العام فرعًا من المبادئ الاقتصادية المطبقة على المنظمات البيروقراطية. تشمل هذه النظرية تطبيق الاقتصاد الجزئي على المجالات الاجتماعية والسياسية. تنظر هذه النظرية إلى الخدمات العامة التقليدية كمصدر للبحث عن الريع من قبل البيروقراطيين. مثل فشل السوق، يتحدث منظرو الاختيار العام عن فشل الحكومة، حيث لا تؤدي التدخلات الحكومية إلى النتائج المرجوة. تفحص النظرية وظيفة الحكومة، والبيروقراطيين، وكذلك المشرعين. وبينما تحلل دور البيروقراطية في الحكومة، تقترح نظرية الاختيار العام أيضًا طرقًا لتحسين الكفاءة في الحكومة. وهذا ممكن من خلال إعادة توجيه المنظمات العامة نحو الأداء وتقليص النفقات. ظهرت نظرية الاختيار العام خلال الخمسينيات لكنها حظيت باهتمام واسع في عام 1986 عندما حصل جيمس بوكانان، أحد المفكرين البارزين في هذا الاتجاه، على جائزة نوبل تقديرًا لمساهمته.

- ✓ توضح نظرية الاختيار العام كيف يمكن أن تؤثر الحوكمة الفعالة على تحقيق التنمية من خلال تحسين الكفاءة وتقليل الفشل الحكومي. من خلال تطبيق هذه المبادئ، يمكن للحكومات تصميم سياسات تعليمية تعزز من الأداء وتحقق نتائج إيجابية للمجتمع.

2. نظرية الوكالة:

تعود جذور نظرية الوكالة إلى الاقتصاد وإدارة الأعمال. تستخدم هذه النظرية في تيار مهم من أبحاث الإدارة العامة الذي نشأ مع مرور الوقت باستخدام نظرية الوكالة: السيطرة السياسية على البيروقراطية. جاءت أوسع تطبيقات نظرية الوكالة في الإدارة العامة من تعزيز الفهم للسيطرة الديمقراطية على البيروقراطية. تعرف هذه النظرية أيضًا باسم نظرية المبدأ/الوكيل، وتعالج المعضلة عندما يتعين على الوكيل اتخاذ قرارات نيابة عن المبدأ، ولكن الوكالة تنشغل بمصالحها الخاصة في عملية اتخاذ القرار. في القطاع العام، هناك صعوبة في تحديد من هم المالكون وما هي أهدافهم. وبالتالي، تصبح قضايا المساءلة هي التركيز الرئيسي لتطبيق نظرية المبدأ/الوكيل في القطاع العام.

- ✓ نظرية الوكالة تشرح العلاقة بين الحوكمة والتنمية من خلال التركيز على أهمية المساءلة والشفافية في القطاع العام. من خلال تعزيز هذه المبادئ، يمكن للحكومات تحسين أداء الوكلاء وتحقيق نتائج تنموية إيجابية، مما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

3. نظرية التسيير العمومي الجديد:

استلهمت نظرية إدارة العامة الجديدة (NPM) من وجهات نظر نظرية متنوعة تم الإشارة إليها أعلاه. بدأت الحاجة إلى نهج جديد لإدارة المنظمات والخدمات العامة في الظهور منذ الثمانينيات. وكان ذلك بمثابة عامل أساسي في ظهور نظرية إدارة العامة الجديدة. كانت المملكة المتحدة هي بلد منشأ فكرة إدارة العامة الجديدة، حيث قام هود (1991)

بناءً على تجربته في المملكة المتحدة بمصطلح نظرية إدارة العامة الجديدة. كما تم تمثيل نظرية إدارة العامة الجديدة كمجموعة من الأفكار بواسطة ديفيد أوزبورن وتيد غيبيلر (1992) من خلال كتابهما بعنوان "إعادة ابتكار الحكومة". كما يتضح من عنوان الكتاب، سعت إدارة العامة الجديدة إلى إعادة تنظيم عمل الحكومة ومنظماتها وفقًا لقيم التوجه نحو الخدمة وكفاءة منظمة القطاع الخاص. كما اقترح أوزبورن وغيبيلر (1992) أنه يجب على الحكومات أن تعمل بطريقة تتيح لها:

- أن تكون ميسرة
- تمكين المجتمعات لحل مشاكلها بدلاً من التركيز على تقديم الخدمات البسيطة
- تشجيع المنافسة بدلاً من حماية الاحتكارات، وأن تكون مدفوعة بالمهام بدلاً من القواعد الصارمة
- أن تكون موجهة نحو النتائج من خلال تمويل النتائج بدلاً من المدخلات
- تلبية احتياجات الناس، وليس البيروقراطية
- التركيز على كسب المال بدلاً من الانغماس في الإنفاق العشوائي
- استثمار الوقت والموارد في منع الأزمات بدلاً من محاولة علاج المشاكل
- لامركزية السلطة
- حل المشاكل من خلال التأثير على قوى السوق بدلاً من إنشاء برامج عامة

✓ تقدم هذه النظرية مبادئ يمكن أن تسهم في تحسين الحوكمة، مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق التنمية من خلال تقديم خدمات عامة أكثر كفاءة وفعالية؛ ونظرية التسيير العمومي الجديد (NPM) توفر إطارا قويا لفهم كيفية تطبيق الحوكمة وتحقيق التنمية، من خلال التركيز على الكفاءة، والمرونة، والمساءلة، وتمكين المجتمعات، يمكن للحكومات تحسين أدائها وتعزيز التنمية المستدامة.

ثانيا- الاتجاه الاقتصادي

ويشير مايكل تشيبا (Michael Chibba) إلى ثلاث مدارس أساسية تتناول دور الحوكمة في التنمية: نظرية المجتمع الناجح (the successful society)، نظرية الحوكمة من أجل النمو (the governance for growth)، ونظرية النظام الاجتماعي (social order):

أولا- نظرية المجتمع الناجح (the successful society):

تركز المدرسة الفكرية الأولى بمنظور يوضح كيفية تشكيل أجندة الحوكمة والتنمية مع التركيز على السمات والخصائص الرئيسية لـ المجتمع الناجح؛ بمعنى آخر، تسلط هذه النظرية على الجوانب الرئيسية للحوكمة في الدول المتقدمة التي ينبغي تقليدها او محاكاتها أو تعديلها من قبل الدول النامية. حيث تشير دراسة بلوم وآخرون (بالتركيز على الدول الآسيوية) حول النظريات الرئيسية للحوكمة فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية، إلى أن المجتمع الناجح يمتلك الخصائص التالية من حيث "الحوكمة الجيدة" أو "الرشيدة" (good governance) والتنمية الاقتصادية النموذجية (exemplary economic development):

- **التنافسية (competitiveness):** بمعنى ان الامة الناجحة تكون تنافسية، وأحد القضايا الرئيسية في هذا الصدد هو الطرق التي يمكن للحكومات من خلالها تسهيل تنافسية الشركات والصناعات.

- **المؤسسات القوية والسلوك القائم على القواعد (strong institutions and rules-based conduct)**: حيث يرى أصحاب هذا التصور أن المؤسسات الفعالة والقابلة للتكيف والمستقرة والقائمة على القواعد والمسائلة هي ضرورية للتنمية الناجحة.
- **راس المال الاجتماعي (social capital)**: حيث تحدث الإجراءات التي تسهل التنافسية وتبني مؤسسات قوية في سياق اجتماعي، بالإضافة على ذلك، تتطلب هذه الجوانب المحورية للحوكمة ثلاث شروط لتسهيل التنمية الاقتصادية: (1) تعريف واضح للأدوار للمؤسسات واللاعبين الآخرين؛ (2) استجابة ترتيبات الحوكمة للظروف الحالية، بالإضافة إلى القدرة على التكيف مع التغيير؛ (3) وتركيز مستمر على المصلحة العامة. ومن المهم أن هذه الطريقة في التفكير حول الحوكمة والتنمية تؤدي أيضا على السعي لتحقيق تدخلات واصلاحات حكومية واسعة النطاق.

ثانيا- نظرية الحوكمة من أجل النمو (the governance for growth):

ظهرت **النظرية الثانية** مع المدرسة الفكرية الثانية التي يشار إليها باسم مدرسة التحذير من الحوكمة من أجل النمو (cautionary school of governance for growth)، وظهرت مع الأبحاث التي تظهر وجود علاقة بين الحوكمة الجيدة وتحقيق النمو/التنمية الاقتصادية. بمعنى أن الدول التي تتمتع بحوكمة جيدة لديها معدلات نمو اقتصادي أعلى مقارنة بتلك التي تعاني من ضعف الحوكمة. وتبرز هذه النظرية في تحليل وتفسير الديناميكيات العلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي. وترى هذا المدرسة أن الادبيات المتعلقة بالسعي نحو الحوكمة من اجل النمو بنبرة تحذيرية متزايدة، مسلطة الضوء على المخاطر والفخاخ والقيود، حيث تركز هذه المدرسة على التحولات والتحديات العديدة التي تواجهها الدول النامية في سعيها لتحقيق الحوكمة من اجل النمو والتنمية. فعلى سبيل المثال قدم احد انصار هذا النهج التحذيري حججا يجادل من خلالها **"دارون اكيموغلو"** (Daron Acemoglu) أن الرابط بين تعزيز الحوكمة والحوكمة من أجل النمو ليس واضحا ولا يمكن متابعته بثقة كسياسة، ويقدم في هذا الصدد خمس توصيات إضافية تعتبر نقاطا تحذيرية بشكل أساسي (موجهة في المقام الأول إلى خبراء الاقتصاد في البنك الدولي): **(1)** لا توجد وصفة عامة لتحسين المؤسسات؛ **(2)** يجب تجنب فخاخ الإصلاح السياسي ويجب الاعتراف بالقيود الاقتصادية والسياسية؛ **(3)** يمكن أن تخلق السياسات قوى سياسية جديدة وخطيرة محتملة؛ **(4)** السلع العامة لا غنى عنها؛ **(5)** الانفتاح والشفافية لا غنى عنهما.

ثالثا- ونظرية النظام الاجتماعي (social order):

تقدم **المدرسة الفكرية الثالثة**-وهي في نظر مايكل تشيبا الأكثر ابداعا واهتماما في الموضوع بشكل عام- من قبل دوغلاس نورث وآخرون (Douglas C. North and et.al)، حيث قسموا دول العالم لـ 200 إلى قسمين: 175 دولة تضمن 85 % من سكان العالم لديها نظام اجتماعي ظهر لأول مرة منذ حوالي عشرة آلاف سنة، ومزال موجودا حتى اليوم بأشكال أو مراحل مختلفة تشكل جزءا من الحالة الطبيعية (التي حلت محل النظام الاجتماعي البدائي)، بينما تتميز 25 دولة المتبقية، والتي تمثل حوالي 15% من سكان العالميين، بالنظام الاجتماعي الثالث الذي ظهر لأول مرة في بعض المجتمعات في نهاية القرن الثامن عر وبداية القرن التاسع عشرن وهو "المجتمع ذو الوصول المفتوح". وهناك على الأقل ثلاث نقاط في الاطروحة المقدمة من طرف نورث وآخرون:

- يتم الحفاظ على النظام الاجتماعي من خلال التفاعل بين المنافسة والمؤسسات والمعتقدات.

- فيما يتعلق بالانتقال إلى الوصول المفتوح، فإن السياق التاريخي والمؤسسي مهم، لكن التفاصيل المحددة للتغيير والمؤسسات المحددة التي تكون عوامل التغيير تختلف بين المجتمعات لذلك يعتقدون أن الاقتصاد الحديث يفشل في فهم أن التدخلات والإصلاحات المقترحة المدعومة من قبل المنظمات الدولية يجب ان يتماشى مع المعتقدات الموجودة حول الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الحالة الطبيعية (أي الدول النامية) لتكون مناسبة وناجحة. إن عدم التعرف على ذلك ينتج عنه أشكال مؤسسية جديدة أقل فعالية من تلك التي تحل محلها؛ وذلك بشكل خاص لأن الوصفات العامة التي تحاكي أوامر الوصول المفتوح تُفرض، بما في ذلك تقليل السيطرة التنظيمية، وغياب الاحتكارات، وزيادة حقوق الملكية الآمنة، وتحسين توفير السلع العامة مثل التعليم، وأسواق أكثر اكتمالا.
- تساعد المؤسسات والمنظمات في تقليل التهديد من العنف والفوضى، وهذه الرؤى الرئيسية هي ما يشكل جوهر هذه الأطروحة حول الحوكمة والتنمية والنظام الاجتماعي.

ساهمت الأيديولوجية النيوليبرالية (تقليل دور الدولة كقوة مهيمنة) في نقل التصورات حول العلاقة بين الحوكمة ودورها في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية الى التركيز على حوكمة التنمية المرتبطة بالأهداف الإنمائية، وقد حدث هذا التحول الحاسم في الأمم المتحدة (UN) في عام 2000، حيث تم اعتماد أهداف التنمية للألفية الإنمائية (MDGs) من قبل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لأسباب سياسية واقتصادية -أي نتيجة التفاعل بين القوى السياسية والاقتصادية التي شكلت هذه الأهداف. وقد وفرت هذه الصورة من الاجماع العالمي دفعة كبيرة للحوكمة كجانب محوري وآلية أساسية لتحقيق التنمية بأبعادها المختلفة. وقد اتفق اللاعبون الرئيسيون في مجتمع التنمية الدولية/العالمية على مجموعة من المبادئ: (الحوكمة كمعزز لخفض الفقر، الدور الشامل للحوكمة في تحقيق التنمية، دور الدولة، الالتزام، مشاركة أصحاب المصلحة، تعزيز المؤسسات، التناغم، المراقبة والتقييم).

اعتبرت المساهمات التي تقودها برامج الأمم المتحدة (أهداف التنمية المستدامة SDGs)، نقطة انطلاق هامة للباحثين والخبراء في تطور النظريات الجديدة التي تتناول علاقة تطبيق الحوكمة بتحقيق التنمية بتجاوز المفهوم الاقتصادي إلى المفهوم المستدام. مما ساهم تحول التفكير من الابعاد والسياسات الاقتصادية إلى أبعاد وسياسات تشمل الجوانب الاجتماعية الاقتصادية والبيئية. هذا التفاعل المعقد بين الأبعاد والمستويات المختلفة، علاوة على دراسة العلاقة بين الحوكمة والتنمية المستدامة وفق مقاربة متعددة التخصصات، ساهمت في تطوير نظريات شاملة تعكس تعقيد القضايا المرتبطة بهذه العلاقة.

ثالثا- اتجاه حوكمة الانتقالات وتحقيق التنمية المستدامة

يعتبر (J. Monkelbaan) أن البحث في حوكمة الاستدامة تاريخيا عرضة لتعدد النظريات، فعلى مدى العقود القليلة شهد ميدان البحث في هذا المجال عدد من التطورات المفاهيمية والتجريبية السريعة، والتي تظهر ان تحليل وتوجيه التطورات الاجتماعية في مجالات معقدة مثل الاستدامة من غير المرجح أن تكون ناجحة عند استخدام منظور أو نظرية واحدة، في المستويات العالية من التعقيد التي أضحت تتميز بها علاقة الحوكمة بالتنمية المستدامة. ويضيف (J. Monkelbaan) أن تعدد النظريات التي تفسر ذه العلاقة مفيدة لتقديم رؤى أكثر واقعية وشمولية حول التحديات التي تظهر عند تطبيق الحوكمة المرتبطة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أولا- نظرية الانتقال (Transition theory):

تركز هذه النظرية على كيفية تحول الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية إلى نماذج أكثر استدامة، حيث تسلط الضوء على العمليات الديناميكية التي تؤدي إلى تغيير الأنظمة، وتعتبر الانتقال يتطلب تفاعلا معقدا بين العوامل التقنية والاقتصادية والاجتماعية، وتشمل النظرية مراحل مختلفة مثل الابتكار وتبني التغيير والتوسع والانتشار.

بمعنى آخر تركز هذه النظرية على التغيير أو الانتقال الهيكلي. والانتقالات هي عمليات طويلة الأمد وغير خطية من التغيير الاجتماعي حيث يتم تحويل نظام اجتماعي بشكل هيكلي. ويحدد (فرانزيسكايي 2011) في هذا الاتجاه ثلاثة أنواع من الانتقالات:

- **الانتقالات المؤسسية** (تتعلق بتغييرات في الهياكل والأنظمة المؤسسية التي تحكم المجتمع)،
- **والانتقالات الاجتماعية-الايكولوجية** (تتعلق بالتغييرات في التفاعل بين الأنظمة الاجتماعية والبيئية)،
- **والانتقالات الاجتماعية-التكنولوجية** (تركز على كيف تؤثر التغييرات التكنولوجية على البنى الاجتماعية)؛

ويرى هذا الاتجاه أن هذه الانتقالات يمكن أن تحدث على عدة مستويات: بدءا من الأفراد والأسر وصولا إلى التحولات الكبرى التي تؤثر على المجتمعات ككل، بالإضافة إلى الحديث عن "الانتقال العظيم" الذي هدف على تحقيق نموذج تنموي جديد يوجه المسار العالمي.

يستخدم هذا الاتجاه النظري مفهوم "الابتكارات النظامية" التي تشير إلى التغييرات التي تحدث داخل نظم فرعية معينة مثل تحسينات في نظام التعليم أو الرعاية الصحية؛ والانتقالات كتغييرات أكبر تشمل عدة نظم مختلفة وتحدث على مدى فترة طويلة، بمعنى ان الأنظمة الحالية (مثل الهياكل الاجتماعية والثقافية والممارسات) يتم تغييرها واستبدالها بنظم جديدة، وأهمية الإرشاد والحوكمة عنصران أساسيان في تحقيق انتقالات نحو الاستدامة من خلال سياسات وإجراءات واضحة لتنظيم هذه التحولات.

باختصار، يتناول هذا الاتجاه مفهوم الانتقالات نحو استدامة موضحا ان هذه الانتقالات تتجاوز ابتكارات النظام داخل نظم فرعية محددة لتشمل تغييرات هيكلية شاملة على مستويات متعددة وعلى فترة طويلة، وتشير الاستدامة هنا إلى تحول جذري نحو مجتمعات اكثر استدامة لمشكلات معاصرة، وهي عمليات طويلة الأمد ومتعددة الابعاد تتضمن تغييرات جذرية تتم عبر خطوات تدريجية، كما يتناول أصحاب هذا الاتجاه أهمية الحوكمة ودراسات الانتقال التي تجمع بين نظريات متعددة لفهم الديناميات التاريخية والاجتماعية-التقنية لهذه التحولات، حيث يتطلب فهم هذه الديناميات رؤية شاملة للتفاعل بين الجوانب البشرية وغير البشرية، مع التأكيد على أهمية الإرشاد والحوكمة في تحقيق اهداف التنمية المستدامة.

ثانيا- الحوكمة العليا (Metagovernance):

الحوكمة العليا (Metagovernance) ليست نظرية بحد ذاتها، بل هي مفهوم أو إطار عمل نظري يركز على كيفية تنظيم وتنسيق أنماط الحوكمة المختلفة. تهدف الحوكمة العليا إلى تحسين فعالية الحوكمة من خلال التنسيق بين الفاعلين المختلفين (مثل الحكومات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني) وتحديد كيفية تفاعلهم مع بعضهم البعض في سياقات متعددة.

الحوكمة العليا تسعى إلى فهم كيفية تفاعل الأنماط المختلفة (مثل الحوكمة الهرمية والسوقية والشبكية) وكيف يمكن أن تكمل بعضها البعض في معالجة المشكلات المعقدة.

- **طبيعة الحوكمة العليا (Metagovernance)**

- تعريف الحوكمة العليا: هي إجمالي التفاعلات بين الحكومات، والهيئات العامة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، التي تهدف إلى حل المشكلات الاجتماعية أو خلق الفرص الاجتماعية.
- الأنماط المختلفة: تشمل الحوكمة العليا مزيجا من الأنماط الهرمية والسوقية والشبكية، حيث تعتمد كل منها على السياق الثقافي والسياسي.
- المرونة: تأخذ الحوكمة العليا منظورا سياقيا، مما يجعلها قادرة على التعامل مع التحديات المعقدة في التنمية المستدامة.

- **شروط إطار الحوكمة العليا**

- الثقافة والتقاليد: تعتمد الحوكمة العليا على الثقافة والتقاليد التاريخية للنظام الإداري والاجتماعي، حيث يتم استخدام النمط الافتراضي الذي يتناسب مع الثقافة المحلية.
- القناعة الشخصية: تتطلب الحوكمة العليا قناعة قوية لدى السياسيين والمديرين العموميين، حيث يمتلكون منطق عمل مميز يتضمن التقدير، والاستعداد، والقدرة على اتخاذ وجهات نظر متعددة.
- خصائص تنظيمية: تشمل الثقافة التنظيمية ونمط القيادة، حيث يمكن أن تكون منفتحة أو مغلقة، مهنية أو موجهة نحو المهمة.
- نوع المشكلة: يحدد نوع المشكلة (سياسية أو عاجلة) النمط الأنسب للحوكمة، حيث تتطلب المشكلات العاجلة نهجا هرميا، بينما تكون الحوكمة الشبكية أكثر ملاءمة للمشكلات المعقدة.

- **فوائد الحوكمة العليا في تحقيق التنمية المستدامة**

- تحسين اتخاذ القرار: تعزز الحوكمة العليا من الديمقراطية والمشاركة، مما يسهل تنسيق العمل الجماعي.
- تحقيق التناسق: تساعد في تحسين التناسق بين أشكال الحوكمة المتزايدة التفتت.
- التكيف مع السياق: تمتلك القدرة على التنسيق بطرق محددة سياقياً، مما يجعلها مناسبة لمعالجة تعقيدات التنمية المستدامة.
- تعدد الخيارات: تشجع على التعددية وفتح الخيارات، مما يساعد صانعي السياسات في تصميم ترتيبات الحوكمة المناسبة.
- فهم التأثيرات: تساعد في فهم تأثيرات وتبادلات أنماط الحوكمة المختلفة على انتقالات الاستدامة، مما يمكن من اتخاذ قرارات مستنيرة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ثالثا-الحوكمة المركزية (Polycentricity):

النقطة المحورية في هذا التجاه النظري أن تحقيق التنمية المستدامة باعتبارها هدف عالمي يجب أن تتحقق بتفاعل كل المستويات المحلية والوطنية والعالمية وتفاعل أيضا كل الفواعل في كل المستويات.

تعني الحوكمة متعددة المراكز وجود "عديد من مراكز اتخاذ القرار التي تكون مستقلة رسميًا عن بعضها البعض" ويمكن تعريف أنظمة الحوكمة متعددة المراكز على أنها "أنظمة معقدة، وحدوية حيث تتفاعل وحدات الحوكمة ذات الأغراض المختلفة، والتنظيمات، والمواقع الجغرافية لتشكل معًا أنظمة تتميز بالعديد من درجات الحرية على مستويات مختلفة". وفي نظام متعدد المراكز يتم تخصيص المسؤوليات على مستويات حكومية مختلفة لتتناسب مع

نطاق الخدمات العامة التي تقدمها. وتطبق تعددية المراكز على كل من الانتشار "الأفقي" للفاعلين على المستوى العالمي وتوزيع الفاعلين عبر "المستويات" و"المقاييس" المختلفة للحوكمة. نظرًا لأن الكثير من التحديات المتعلقة بالترويج لأهداف التنمية المستدامة تنتهي إلى كونها ظواهر عبر المستويات التي تميز الظواهر الاجتماعية والبيئية التفاعلية، فإن تعقيد التغير البيئي العالمي، وخاصة تغير المناخ، يتطلب عمليات تحليل على مستويات أدنى من التنظيم الاجتماعي وعبر مستويات حوكمة مختلفة (كارلسون 2000). تميل الأنظمة متعددة المراكز إلى توفير المزيد من الفرص للتجريب والتعلم لتحسين السياسات مع مرور الوقت، كما أنها تعزز الاتصالات والتفاعلات للمساعدة في بناء الثقة اللازمة لزيادة التعاون. وبالتالي، يمكن أن تعزز تعددية المراكز الابتكار، والموثوقية، ومستويات التعاون، وتحقيق نتائج أكثر فعالية وعدالة لأهداف التنمية المستدامة على مقاييس متعددة. ومع ذلك، فإن تفكيك السياسة البيئية وتقسيم المسؤوليات يمكن أن يحمل مخاطر على المساءلة السياسية وفعالية الحوكمة.

النقاط الأساسية لنظرية الحوكمة متعددة المراكز، باختصار تشير إلى:

1. **تعدد مراكز اتخاذ القرار** :تشير النظرية إلى وجود العديد من مراكز اتخاذ القرار المستقلة التي تتفاعل ضمن أنظمة معقدة، مما يعزز التنوع في صنع السياسات.
2. **تخصيص المسؤوليات** :يتم تخصيص المسؤوليات عبر مستويات حكومية مختلفة (محلية، وطنية، عالمية) لتناسب نطاق الخدمات العامة المقدمة.
3. **أهمية التنسيق** :تؤكد النظرية على أهمية التنسيق بين الجهود على المستويات المختلفة لتحقيق نتائج فعالة، خاصة في مواجهة التحديات البيئية والاجتماعية.
4. **فرص التجريب والتعلم** :توفر الأنظمة متعددة المراكز فرصًا أكبر للتجريب والابتكار في السياسات، مما يسهل تحسين النتائج مع مرور الوقت.
5. **تعزيز التعاون** :تعزز النظرية التعاون بين الفاعلين المختلفين، مما يسهل تبادل المعرفة والموارد.
6. **تحليل السياسات** :تم تطوير إطارين IAD) و (SESلفهم كيفية عمل المؤسسات وتأثيرها على السياسات المحلية والعالمية.

رابعا- الحوكمة الشبكية (Network governance):

يمكن تلخيص النقاط الرئيسية التي تقدمها نظرية حوكمة الشبكات في:

1. تعريف حوكمة الشبكات :تعتبر حوكمة الشبكات نمطًا غير رسمي من الحوكمة يربط الفاعلين عبر الحدود الوطنية ويشمل جوانب متعددة من الحوكمة العالمية بطرق جديدة وغير رسمية.
2. التنوع والتعاون :تتزايد الشبكات العابرة للحدود التي تركز على أهداف التنمية المستدامة، حيث انضم العديد من الفاعلين غير الحكوميين والدون وطنيين إلى المبادرات العالمية، مما يعكس التنوع في الفاعلين والمصالح.
3. التفاعل المباشر :تتيح الشبكات للموظفين المحليين التفاعل مباشرة مع نظرائهم الأجانب دون إشراف كبير، مما يسهل التعاون الفعال ويعزز الروابط غير الرسمية.
4. التحديات المقياسية :تواجه حوكمة الاستدامة تحديات تتعلق بعدم توافق المقاييس بين المؤسسات والمستويات التي يتم تحديد المحركات والعوائق فيها، مما يؤثر على فعالية الحوكمة.
5. أنواع الشبكات :تختلف أنواع شبكات حوكمة الاستدامة، بما في ذلك الشبكات الدعوية، والشبكات التجارية، والشبكات الحكومية، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وكل منها يهدف إلى تحقيق أهداف معينة.

6. التعددية المركزية :تعزز فكرة التعددية المركزية من فرص التجريب والابتكار في السياسة البيئية، مما يسمح بتلبية تفضيلات المواطنين بشكل أفضل ويزيد من القدرة على التكيف مع التغيرات.
7. التعاون العالمي :تلعب الشبكات دورًا حاسمًا في تعزيز التعاون العالمي من خلال منصات مثل تحالف العمل من أجل النمو الأخضر والشبكة العالمية لحلول التنمية المستدامة، مما يسهم في تحقيق الأهداف العالمية.
8. الابتكار التنظيمي :تُعتبر "شبكات العمل العالمية (GANs) "ابتكارًا تنظيميًا يهدف إلى تحقيق تغييرات تحويلية من خلال التنوع والتعقيد المعرفي.

هذه النقاط تعكس أهمية حوكمة الشبكات في تعزيز التعاون الدولي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تفاعل الفاعلين المختلفين.

خامسا- الحوكمة التجريبية (Experimentalist governance):

ملخص لأهم ما جاءت به نظرية الحوكمة التجريبية:

1. تعريف الحوكمة التجريبية :تعرف الحوكمة التجريبية بأنها عملية تكرارية لتحديد الأهداف ومراجعتها بناء على التعلم من مقارنة الطرق البديلة لتحقيق الأهداف في سياقات مختلفة.
2. هيكل متعدد المستويات :تتضمن الحوكمة التجريبية هيكلًا مفتوحا لمشاركة المعنيين في عملية اتخاذ القرار غير الهرمية، مما يعزز من التعاون والتفاعل بين الفاعلين.
3. دورة تكرارية :تشمل الحوكمة التجريبية دورة تكرارية تتكون من خمس خطوات: التفكير والمناقشة حول المشكلة، تحديد الأهداف، الحرية في التنفيذ، التقارير والمراجعة، وإعادة النظر في الأهداف والممارسات.
4. فوائد متعددة:
   - استيعاب التنوع :تستوعب الحوكمة التجريبية التنوع من خلال تكييف الأهداف العامة مع السياقات المحلية بدلا من فرض حلول موحدة.
   - تعزيز التعلم الاجتماعي :تساهم مشاركة المعنيين في عمليات التعلم الاجتماعي وتبادل المعلومات، مما يعزز من فعالية التنفيذ.
   - مرونة الأهداف :تفهم الأهداف والوسائل لتحقيقها على أنها مؤقتة وقابلة للمراجعة، مما يتيح تصحيح المشكلات في مراحل التنفيذ المختلفة.
   - شفافية ومساءلة :توفر مشاركة المجتمع المدني والمعنيين الآخرين الشفافية، مما يساعد في حماية الأنظمة التجريبية من هيمنة المصالح القوية.
5. استبدال النماذج التقليدية :تستبدل الجوانب التعددية والتداولية في الحوكمة التجريبية النموذج التقليدي لـ "المبدأ-الوكيل" و"القيادة والسيطرة"، مما يعكس قدرة الحوكمة التجريبية على التكيف مع التغيرات السريعة في العالم.

تعتبر الحوكمة التجريبية نموذجًا فعالًا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تعزيز التعاون، التعلم، والمرونة في مواجهة التحديات المختلفة.